الباب الأول

طبيعة وقواعد استثمار الأموال فى الإسلام

الفصل الأول : طبيعة الأموال فى الإسلام

الفصل الثانى : قواعد استثمار الأموال فى الإسلام

تمهيـــد :

تعتبر الأموال عصب الحياة ولذلك حظيت باهتمام الناس، فى كل وقت وفى كل مكان وكثرت المؤلفات والدراسات حول طرق كسب الأموال وإنفاقها، والإسلام له منهجه المتميز عن غيره من المناهج فى تعريف المال وتقسيمه ووضع القواعد التى تضبط حركته ليؤدى وظيفته وهى مساعدة الناس لتعمير الأرض كما أمرهم الله سبحانه وتعالى وعبادته ولقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم ﴿ **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** ﴾

[القصص آية : ٧٧]

ومن يطّلع على كتب الفقه يتبين اهتمام فقهاء وعلماء المسلمين بموضوع استثمار الأموال وكيفية ضبط حركته فلقد أفردوا له أبوابا مستقلة كما ألف فريق من الفقهاء المعاصرين كتبًا متخصصة فى المال.

ويتعلق هذا الباب بدراسة مفهوم الأموال فى الإسلام والمعايير التى تحكم عملية الكسب والإنفاق والاستثمار وذلك كمدخل للأبواب التالية.

ولقد قُسِّم الباب إلى فصلين على النحو التالى:

الفصل الأول: طبيعة الأموال فى الإسلام.

الفصل الثانى: قواعد استثمار الأموال فى الإسلام.

الفصل الأول

طبيعة الأموال فى الإسلام

- تمهـــــيد .
- مفهوم المال فى الإسلام .
- أسس وقواعد الكسب فى الإسلام .
- أسس وقواعد الإنفاق فى الإسلام .
- الخلاصـــــة .

الفصل الأول
طبيعة الأموال فى الإسلام

● **تمهيـــــد :**

تختلف نظرة الإسلام إلى المال عن نظرة النظم الأخرى، كما أن القواعد التى تحكم تشغيله وتداوله تختلف عن القواعد الوضعية ولقد أدى هذا إلى اختلاف المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية التى تتعلق بكسب المال وإنفاقه.

ويختص هذا الفصل بدراسة مفهوم الأموال فى الإسلام واستنباط الأسس الإسلامية للكسب والإنفاق معتمدين فى ذلك على مصادر الشريعة الإسلامية، ولقد تناولنا النقاط السابقة بشئ من الإيجاز التام لأن هذا الفصل يعتبر مدخلا للفصول التالية.

* * *

• مفهوم المال فى الإسلام:

لقد اهتمت الرسالات السماوية بالمال باعتباره من أهم مقومات الحياة وهو وسيلة لغاية، هى أن يُمكّن الإنسان من عبادة الله سبحانه وتعالى وأن يستشعر ذلك.

ولكن حدث تحريف فى هذه الرسالات مما ترتب عليه أن اليهود مثلا قد أباحوا الربا بين اليهودى وغير اليهودى، ففى سفر التثنية: «لا تقرض أخاك بربا ربا فضه أو ربا طعام أو ربا شئ مما يقرض بربا، للأجنبى تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا...»[1] ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك فى قوله ﴿ **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾ [النساء: ١٦١].

أما فى المسيحية فقد فرقوا بين المال والدين، وقالوا: «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، أى لم يلتزموا بالقواعد الدينية فى مجال المعاملات، ولذلك لم يحرموا التعامل بالربا علما بأن قوانين الكنيسة تحرم ذلك.

وللإسلام نظرته الخاصة إلى المال، فهو وسيلة وليس غاية فى ذاته، وسيلة ليساعد الإنسان على الحياة حتى يستخلف الله فى الأرض ويعبده فللإنسان مطالبه المادية التى يقوم عليها وجوده البدنى وله مطالبه المعنوية التى يقوم عليها كيانه الروحى، ولا يمكن الفصل بينهما، ولقد أمرنا الله بأن يكون المال «وسيلة» للتقرب إليه والفوز بالحياة الطيبة فى الآخرة، فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا** ﴾ [القصص: ٧٧].

وفى هذا الخصوص يقول النبى ﷺ - «إن الله سبحانه وتعالى لا ينظر إلى

---

(١) العهد القديم، «سفر التثنية»، الإصحاح ٢٣ / ١٩ - ٢٠.

صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»[1] . ويقول ابن تيمية رحمه الله «إن الأصل أن الله تبارك وتعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته، لأنه إنما خلق الخلق لعبادته»[2].

ومن ناحية أخرى ينظر الإسلام إلى المال نظرة توسط فلا يمدحه لدرجة الكنز ولا يذمه ويحقره لدرجة الترك، كما ينظر الإسلام إليه أيضا من منطلق عقائدى فأصل المال لله، والبشر مستخلفون فيه وأن الله سبحانه وتعالى سوف يحاسب الناس عن هذا المال من أين اكتسبوه وفيم أنفقوه.

«ومن هنا فالشعور بالملكية المطلقة خطأ فى الإدراك، وهو فى الحقيقة خيانة لله، لأن هذا الشعور معناه تنحية ملكية الله عن الضمير وإحلال ملكية الفرد مكانها...»[3]. ويقول ابن كثير فى تفسيره لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ** ﴾، أى مما معكم على سبيل العارية، فإنه قد كان فى أيدى الناس من قبلكم، ثم صار إليكم، فأرشد تعالى إلى استعمال ما استخلفهم فيه من المال فى طاعته، فإما يفعلوا وإلا حاسبهم عليه، وعاقبهم لتركهم الواجبات فيه»[4].

يتضح مما سبق أن ملكية المال فى الشريعة الإسلامية هى استخلاف الله للبشر وكذلك منحة ربانية، فملكية الإنسان للمال ليست ملكية أصيلة يتصرف فيها على هواه وإنما هى ملكية معارة له، خاضعة لشروط المالك الأصلى وتعليماته، فإذا تصرف المستعير فيها تصرفا مخالفا لشروط المالك وقع هذا التصرف باطلا وتحتم على المؤمنين رده فى الدنيا، أما فى الآخرة فهو محاسب على باطله، ومخالفته لشرط المملك صاحب الملك الأصيل.

---

(١) رواه مسلم وابن ماجه.

(٢) ابن تيمية، «السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية»، ص ٥٣.

(٣) البهى الخولى، «الثروة فى ظل الإسلام»، ص ٣٥.

(٤) إسماعيل بن كثير الدمشقى، «تفسير القرآن العظيم»، جـ ٤، ص ٣٠٥.

وفى ضوء ما سبق يتبين جليا أن المال فى المنظور الإسلامى وسيلة وليس غاية، إذ يساعد الإنسان على عبادة الله، ومن ناحية أخرى يحث الإسلام على تنميته واستثماره وفقا لقواعد وردت فى كتب الفقه الإسلامى والتى سوف نناقشها تفصيلا فيما بعد إن شاء الله.

مدلول المال لغة:

لقد وردت كلمة المال فى معاجم اللغة العربية بمدلول متشابه وبمعنى أى شئ يمتلكه الفرد، فقد ورد فى لسان العرب أن المال هو: «ما ملكته من جميع الأشياء»[١].

وورد فى القاموس المحيط أن المال هو: «ما ملكته من كل شئ»[٢]. وورد فى المعجم الوسيط أن المال: «هو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان»[٣].

مدلول المال فى القرآن الكريم:

يحفل القرآن الكريم بالآيات العديدة التى ذكر فيها كلمة المال ومشتقاتها، ولها مدلولات مختلفة بحسب وضعها فى الآية والمناسبة التى نزلت بشأنها، فعلى سبيل المثال يقول الله تبارك وتعالى ﴿ **وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً** ﴾ [الكهف: ٣٤]. يقول ابن كثير فى تفسيره لهذه الآية (كان له ثمر) قيل المراد به المال، (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) أى أكثر خدما وحشما وولدا»[٤]. ويلاحظ أن كلمة ثمر جاءت مرادفة للمال أما كلمة مال فقصد بها الخدم والحشم ولفظ كان يشير إلى الحيازة.

كما بين القرآن الكريم أن من ضمن غرائز العنصر البشرى حب المال، وأصل

---

(١) محمد بن مكرم بن منظور، «لسان العرب»، ص ٦٣٥.

(٢) الفيروز آبادى «القاموس المحيط» ص ٥٢.

(٣) المعجم الوسيط، «معجم اللغة العربية»، جـ ٢ ص ٨٩٢.

(٤) ابن كثير، «تفسير القرآن العظيم»، جـ ٣، ص ٨٣

ذلك قول الله تعالى: ﴿ **وتُحبُّون الْمال حُبًّا جمًّا** ﴾ [الفجر: ٢٠]. كما بين الله سبحانه وتعالى ذلك المفهوم مرة أخرى فى قوله تعالى: ﴿ **وإنَّهُ لحُبِّ الْخيْرِ لشديدٌ** ﴾ [العاديات: ٨]، ويقصد بالخير في هذه الآية: المال ويعتبر المال فتنة وهذا مستنبط من قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **زيِّنَ للنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ من النِّساء والْبَنين والْقَناطيرِ الْمُقَنطرَة من الذَّهب والْفضَّة والْخَيْلِ الْمُسَوَّمَة والأَنْعَامِ والْحَرْث ذلكَ متَاعُ الْحياة الدُّنْيَا واللَّهُ عندهُ حُسْنُ الْمآب** ﴾ [آل عمران: ١٤].

كما يعتبر المال معيارا لقياس درجة إيمان الفرد بالله، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ...** ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

يقول ابن كثير فى تفسيره: «أى لابد أن يبتلى المؤمن فى شئ من ماله أو نفسه أو ولده أو أهله، ومستوى الابتلاء على قدر درجة الإيمان، فإن كان فى دينه صلابة زيد فى البلاء»(١).

مدلول المال فى السنة النبوية الشريفة:

تناولت السنة النبوية الشريفة مدلول المال فى عديد من الأحاديث، نذكر منها على سبيل المثال ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله - ﷺ - «تعس عبد الدينار، والدرهم والقطيفة والخميصة، إن أُعطىَ رضىَ، وإن لم يعط لم يرض»(٢). يشير هذا الحديث إلى أن المال يعتبر مقياسا لاختبار العقيدة وصدق الإيمان.... وقال عليه الصلاة والسلام: «..... إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام»(٣). يبين هذا الحديث أيضا أن المال قوام الحياة فيَحرُمْ الاعتداء عليه. كما قال رسول الله - ﷺ - فى حديث آخر: «من اتقى ربه، ووصل رحمه، نسئ فى أجله وثرى ماله، وأحبه أهله»(٤).

---

(١) ابن كثير، «تفسير القرآن العظيم»، جـ ١، ص ٤٣٥.

(٢) الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى، «فتح البارى بشرح صحيح الامام البخارى»، جـ ١١، ص ٢٥٣.

(٣) ابن دقيق العيد، «شرح الأربعين النووية فى الأحاديث الصحيحة النبوية»، ص ٧٧

(٤) الإمام البخارى، «الأدب المفرد»، ص ٣٧.

يستنبط من الأحاديث السابقة أن المال فى السنة يعتبر مقياسا لاختبار العقيدة، وأنه قوام الحياة فيحرم الاعتداء عليه، وأن زيادته وإنماءه مرتبط بتقوى الله تبارك وتعالى.

مدلول المال عند فقهاء المسلمين من السلف:

فى ضوء القرآن الكريم وفى ظل هدى السنة النبوية الشريفة تمكن فقهاء المسلمين من شرح وتفصيل مدلول المال فى الشريعة الإسلامية واستنباط القواعد التى تحكم تشغيله حتى يكون ذلك مرجعا فى مجال المعاملات المالية والكاتب يعرض فى الصفحات التالية نماذج من أقوال بعض الفقهاء عن المال، حتى يمكن التوصل إلى معرفة المدلول التطبيقى له:

أولا: مدلول المال عند الحنفية: يقصد بالمال عند الحنفية أى شئ يميل الإنسان إلى حيازته ويمكن ادخاره للانتفاع به وقت الحاجة[1].

ثانيا: مدلول المال عند الشافعة: [2] عرف الزركَشِىُ المال بأنه: «ما كان منتفعا به» أى مستعدا لأن ينتفع به... ثم استطرد قائلا: «وهو إما أعيان أو منافع والأعيان قسمان: جماد وحيوان... فالجماد مال فى كل أحواله، والحيوان ينقسم إلى ما ليس له بنية صالحة للانتفاع، فلا يكون مالا، كالذباب والبعوض والخنافس والحشرات. وإلى ما له بنية صالحة وهذا ينقسم إلى ما جبلت طبيعته على الشر والايذاء، كالأسد والذئب، فليست مالا... وإلى ما جبلت طبيعته على الاستسلام، والانقياد، كالبهائم والمواشى، فهى أموال».

وقال السيوطى أن الشافعى رضى الله عنه قال عن المال: «لا يقع اسم مال إلا على ما له قيمة يباع بها، وتلزم متلفه...».

---

(١) ابن عابدين، «رد المحتار على الدر المختار فى شرح تنوير الأبصار بحاشية ابن عابدين - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية جـ٥، ص ٥٠ - ٥١.

(٢) د. عبد السلام العبادى، «الملكية فى الشريعة الإسلامية، طبيعتها، ووظيفتها وقيودها». جـ١، ص ١٧٦

نستنبط من الفقرات السابقة أن مدلول المال عند الشافعية هو ما يستفاد به استفادة حقيقية تعود على البشر بالنفع والفائدة.

ثالثا: مدلول المال عند الحنابلة:[1] من تعاريف الحنابلة للمال ما جاء في متن الاقناع للخرقي الحنبلي في تعريف المال أنه: «ما كان فيه منفعة مباحة لحاجة أو ضرورة». ونلاحظ أن هذا المدلول لا يختلف عن مدلوله عند الشافعية، وإن كان فقهاء الحنابلة اشترطوا فيه التقيد بشرعية استخدام المال.

رابعا: مدلول المال عند المالكية: عرف الشاطبي وهو من المالكية المال بقوله: «المال ما يقع عليه الملك، ويستبدله المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه».

مدلول المال عند فقهاء المسلمين المحدثين:

لقد اهتم فقهاء المسلمين المحدثون بالمال من حيث المفهوم والقواعد التي تحكم تشغيله ولقد اجتهدوا في هذا الشأن، وفيما يلي بعض تعاريفهم للمال. يعرفه الدكتور مصطفى الزرقا بأنه «هو كل عين ذات قيمة مادية بين الناس»[2] وعرفه الشيخ علي الخفيف بأنه «ما يمكن حيازته، وإحرازه، والانتفاع به انتفاعا معتادا»[3]. كما عرفه الشيخ محمد أبو زهرة بأنه «اسم لغير الآدمي خلق لمصالح الآدمي، وأمكن إحرازه والتصرف فيه على وجه الاختيار»[4].

استنباط مدلول المال في الإسلام:

نخلص من التعاريف السابقة إلى أن مفهوم المال عند فقهاء المسلمين المحدثين لا يختلف عن مدلوله لغة واصطلاحا ويقصد به: كل ما يحيزه الفرد سواء أكان نقدا أو عرضا لإشباع حاجته، وأن له مفاهيم متعددة تختلف باختلاف النظرة إليه منها ما يلي:

---

(١) الشاطبي، «الموافقات في أصول الشريعة»، جـ٢، ص ١٧.

(٢) مصطفى الزرقا، «المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي»، ص ١٣٦.

(٣) علي الخفيف، «مختصر أحكام المعاملات الشرعية»، ص ٢٥.

(٤) محمد أبو زهرة، «الملكية ونظرية العقد»، ص ٤٤.

(أ) أن المال هو ما يستفاد به على وجه الشرع .

(ب) يشترط فى المال التملك الشخصى والحيازة الخاصة .

(جـ) من غرائز النفس البشرية حب المال ويميل الإنسان إلى حيازته وجمعه وتنميته .

(د) يعتبر المال من وسائل زينة الحياة الدنيا .

(هـ) يعتبر المال من وسائل الاختبار والابتلاء للناس .

تقسيم الأموال فى الإسلام :

هناك تقسيمات مختلفة للمال من أهمها تقسيم المال إلى :[1]

١ – مال المعاملة ومال الانتفاع .

٢ – أموال نقدية وعروض .

٣ – المال المتقوم وغير المتقوم .

وفيما يلى نبذة مختصرة عن طبيعة الأنواع السابقة من المال لأهميتها فى مجال البحث :

أولا : مال المعاملة ومال الانتفاع : يقسم المال من حيث القصد من تشغيله إلى : مال المعاملة ومال الانتفاع . ويقصد بمال المعاملة هو كل ما يقصد منه المعاملة ، أى كونه ثمنا لجميع الأشياء . ويقصد بمال الانتفاع هو كل ما يقصد من حيازته فيما أعد له من وجود الانتفاع .

ثانيا : أموال نقدية وأموال عروض : يقسم المال من حيث طبيعته إلى مال نقدى وعروض ، وتتمثل الفكرة الأساسية فى هذا التقسيم فى أن « النقود

---

(١) – د . شوقى إسماعيل شحاته ، « رأس المال والمحافظة عليه فى الفكر الإسلامى ، ص ٦٠ .
– د . عبد السلام العبادى ، « الملكية فى الشريعة الإسلامية » ، ص ١٦٩ .
– ابن سلام ، « الأموال » ، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس ، ص ٤٢٧ .
– أحمد تمام محمد سالم ، « دراسة مقارنة عن المحافظة على رأس المال بين الفكر الإسلامى والفكر المحاسبى الحديث » ، رسالة ماجستير كلية التجارة بالأزهر ص ٢٧

مقصود منها المعاملة فى جميع الأشياء لا الانتفاع»[1] وهذه هى الوظيفة الأساسية التى تؤديها فى المشروع، أما العروض فإن المقصود منها الانتفاع أولا»[2] لا المعاملة، أى الانتفاع من الأعيان لا بالأثمان فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة إلى المقصود»[3].

ولقد قسم أحد علماء الاقتصاد الإسلامى المال إلى أربع مجموعات هى:[4]

- المجموعة الأولى: مجموعة الأموال النقدية المطلقة.
- المجموعة الثانية: مجموعة الأموال النقدية المقيدة.
- المجموعة الثالثة: مجموعة أموال عروض التجارة.
- المجموعة الرابعة: مجموعة أموال عروض القنية.

ويمكن تصوير ذلك على النحو التالى:

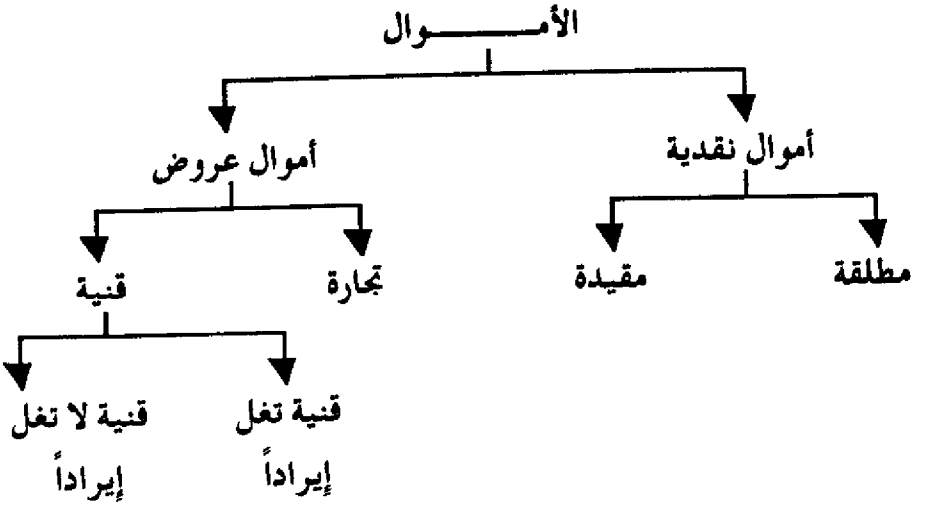

(١) ابن رشد، «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» جـ١، ص ٢٢٢.
(٢) المرجع السابق جـ١، ص ٢٢٢.
(٣) ابن عابدين، «رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» جـ٤، ص ٣.
(٤) د. شوقى إسماعيل شحاته، «مجلة المسلم المعاصر، العدد ٢١، عام ٨٠، ص ٦٠ - ٦١.

ثالثا: المال المتقوم وغير المتقوم: يقسم المال من حيث إمكانية تقويمه إلى مال متقوم وغير متقوم: [1]

ويقصد بالمال المتقوم «هو ما كان محرزا بالفعل، ويجوز الانتفاع به فى حالة الاختيار كالنقود وعروض التجارة والأراضى، والمطعومات على اختلاف أنواعها إلا ما كان محرما منها وفى حالة الاعتداء عليه فإن متلفه ملزم بالضمان. وعليه فإن الخمر ولحم الميتة، رغم إمكانية حيازتها إلا أنه لا ينتفع بها (إلا عند الضرورة) فلا تعتبر ضمن المال المتقوم فى نظر الإسلام إذا كان المالك مسلما وكذلك لا تعتبر الأشياء النافعة والتى يمكن حيازتها أموالا كالهواء الطلق وضوء القمر وحرارة الشمس (وغير ذلك مما سخره الله للمخلوقات، ولو جعل من طبيعة الحيازة لحدث تحكم فى أرواح المخلوقات).

ويقصد بالمال غير المتقوم: هو ما لم يحرز بالفعل، أو لا يباح الانتفاع به إلا فى حالة الاضطرار، أما الخمر والخنزير فيرى الحنفية اعتبارهما مالاً متقوماً فى حق الذمى لأنه أبيح له استعماله»[2].

من العرض السابق لتقسيم الأموال فى ضوء الشريعة الإسلامية يمكن أن نخلص إلى ما يلى:

١ – أن مفهوم المال يشمل كل المنافع، فهو بهذا المفهوم يشمل كافة الأصول بما فيها الأصول المعنوية مثل العلامات التجارية، وحقوق التأليف.... الخ.

٢ – أن المال شئ مرغوب فيه وقابل للإحراز والادخار وذلك لإشباع الحاجات، فإن أباح الشرع الانتفاع به كان المال مقوما، وإلا كان غير مقوم.

---

(١) – أحمد أبو الفتح، «المعاملات فى الشريعة الإسلامية» جـ ١، ص ٢٧–٢٨
– محمد يوسف موسى، «الأموال ونظرية العقد فى الفقه الإسلامى»، ص ١٦٤
– أبو زهرة، «الملكية»، مرجع سابق، ص ٤٦ – ٤٧.

(٢) د. إبراهيم فؤاد، «المال فى الإسلام»، ص ٤.

٣ – هناك تقسيمات مختلفة للمال من أهمها تقسيم المال بحسب المقصود منه إلى قسمين:

أ – مال مقصود منه المعاملة أولا وهو النقود.

ب – مال مقصود منه الانتفاع أولا وهو العروض.

● **أسس وقواعد الكسب فى الإسلام:**

اهتمت الشريعة الإسلامية بالعمل من أجل الكسب الطيب الذى يعين الإنسان على عمارة الأرض وعبادة الله سبحانه وتعالى، وجعل زيادة الكسب من الغرائز البشرية، ولكن حذرنا الله من أن تطغى شهوة الكسب على العبادة لأنها إن تحكمت فى النفس البشرية سلكت فى سبيل الحصول عليه كل طريق، ونتج عن ذلك كثير من المشكلات الخلقية والاجتماعية والاقتصادية.

وسوف نناقش فى هذا البند مدلول الكسب لغة واصطلاحا، ثم ننتقل إلى استنباط القواعد الإسلامية التى تحكمه، وأخيرا سوف نتعرض لأهم مجالات الكسب الطيب فى الإسلام.

مدلول الكسب لغة:

ورد فى القاموس المحيط أن كلمة الكسب مصدر للفعل كسب، «كسب يكسب كسبا، وكسب وتكسب واكتسب أى طلب الرزق أو كسب أصاب، واكتسب تصرف واجتهد، وكسبه جمعه.... والمكسب والمكسبة كالمغفرة والكسبة بالكسر أى طيب الكسب ورجل كسوب وكساب»[١].

وجاء فى لسان العرب: الكسب: «طلب الرزق وأصله الجمع قال سيبويه: كسب أصاب، واكتسب: تصرف واجتهد، والكسب هو الطلب والسعى فى طلب الرزق والمعيشة»[٢].

---

(١) الفيروز آبادى، «القاموس المحيط»، المجلد الأول، ص ١٢٨.

(٢) ابن منظور، «لسان العرب»، المجلد الثالث، ص ٢٥٤.

نستنبط من ذلك أن الكسب يعنى فى اللغة أنه نتيجة السعى فى طلب الرزق.

مدلول الكسب فى القرآن الكريم:

لقد خلق الله الانسان وميزه عن الملائكة بأن حمّله مسؤولية عمارة الأرض وطلب منه السعى والعمل لأجل الحصول على الكسب الطيب للقيام بأعباء الحياة، وعبادة الله، وأساس ذلك قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذي جعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا من رِّزْقِه وَإِلَيْه النُّشُورُ**﴾ [الملك: ١٥].

تشير هذه الآية إلى فرضية العمل والسعى من أجل الكسب مع الإيمان بأن الكسب الناتج عن بذل الجهد ومشقة العمل إنما هو رزق من عند الله، ولا يتعارض السعى والأخذ بالأسباب مع التوكل على الله، كما تشير الآية إلى قضية الإيمان بالرجوع إلى الله والمحاسبة على العمل والكسب.

ولقد أمر الله سبحانه وتعالى الرسل بالعمل والسعى والكد الحلال والأكل من الطيبات ليكون عونا لهم على العمل الصالح وأصل ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا منَ الطَّيِّبَات وَاعْمَلُوا صَالحًا إِنِّي بمَا تَعْمَلُونَ عليمٌ**﴾ [المؤمنون: ٥١]، كما أنه نادى المؤمنين بضرورة السعى والعمل الصالح والأكل من الطيبات فقال جل وعلا: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا كُلُوا من طَيِّبَات مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا للَّه إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**﴾ [البقرة: ١٧٢].

كما يحفل القرآن الكريم بالآيات التى ذكر فيها كلمة الكسب ومشتقاتها ولها مدلولات مختلفة بحسب وضعها فى الآية والمناسبة التى نزلت بشأنها، وفيما يلى بعضا من هذه الآيات التى نستنبط منها مدلول الكسب قال تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: ٢٨٦]. تشير هذه الآية إلى أن الحق سبحانه وتعالى عبر عن الحسنة بكسبت وعن السيئة باكتسبت، لأن معنى

كسب دون معنى اكتسب لما فيها من الزيادة[1] . ويفهم من هذا التفسير أن الكسب يعنى زيادة فى الرزق وعلى ذلك فالكسب عند التجار يرادف الزيادة على أصل المال أى الربح .

مدلول الكسب فى السنة النبوية الشريفة :

تناولت السنة النبوية الشريفة مدلول الكسب فى عديد من الأحاديث نذكر منها على سبيل المثال ما أخرجه الشافعى وأحمد والحاكم عن أبى بردة ورافع بن خديج أن رسول الله – ﷺ – سئل : أى الكسب أطيب أو أفضل قال : « عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور » [2] . يشير هذا الحديث إلى أن الكسب هو نتاج العمل اليدوى، وهذا كسب مادى ملحوظ وفى الشق الثانى من الحديث يشير إلى أن الكسب هو عائد البيع المبرور بالربح الحلال .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « رحم الله امرأ اكتسب طيبا، وأنفق قصدا، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته »[3] .

يستنبط من الأحاديث السابقة أن الكسب فى السنة يعنى عائد العمل سواء أكان أجراً أو إنتاجا طيبا كما يعنى الربح الناتج من عمليات التجارة وهو لا يختلف عن مدلوله فى القرآن الكريم .

مدلول الكسب عند فقهاء المسلمين :

لقد اهتم فقهاء المسلمين بشرعية الكسب وفرضيته، فعلى سبيل المثال يقول الإمام محمد بن الحسن الشيبانى : « .... الكسب مباح على الإطلاق، بل هو فرض عند الحاجة » وقال أيضا : « ... المذهب عند جمهور الفقهاء من أهل السنة والجماعة أن الكسب بقدر ما لابد منه فريضة ... »[4] .

---

(١) ابن كثير، « تفسير القرآن العظيم »، المجلد الأول ، ٣٤٢ .

(٢) رواه أحمد والحاكم.

(٣) أخرجه مسلم وأحمد .

(٤) محمد بن الحسن الشيبانى، « الاكتساب فى الرزق المستطاب »، نقلا من د .عبد السلام العبادى، جـ٢ ، ص ٢٢ .

وقال القابسى فى الحاوى القدسى: «كسب الحلال بقدر الكفاية من الفرائض... والكسب أنواع: بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه وهو مفروض، ولمواساة الفقراء ومجازاة الإحسان وصلة الأرحام وهو مستحب، وأنه أفضل من التخلى لنوافل العبادات البدنية، كالصلاة والصوم والحج، والتجمل والتزين لإظهار نعم الله عليه وهو مباح، ولجمع المال للتفاخر والتكاثر مكروه.. وهذا كله إذا كان من الحلال، فإذا كان من الحرام فهو نار»[1].

وتأسيسا على ما سبق فإن الكسب فى الإسلام هو نتاج العمل والسعى فى الأرض، أو هو ربح الأعمال التجارية وما فى حكمها وقد يكون الكسب ماديا فى صورة مال أو عروض، وقد يكون الكسب فى صورة الأولاد، وقد يكون معنويا مثل الخدمات التى يحصل عليها الفرد نظير العمل.

ووجوب وفرضية العمل من أجل الكسب الطيب وسوف يحاسب عنه الفرد يوم القيامة والكسب فى الإسلام منه ما هو فرض ومنه ما هو واجب ومنه ما هو مستحب ومنه ما هو مندوب، ومنه ما هو مباح ومنه ما هو مكروه ومنه ما هو محرم.

الأسس والقواعد التى تحكم الكسب فى الإسلام:

لقد وضع الإسلام مجموعة من القواعد والضوابط لمجالات الكسب نوجزها فيما يأتى:

- قاعدة العمل من أجل الكسب الطيب.
- قاعدة ارتباط الكسب بالجهد.
- قاعدة ارتباط الكسب بالمخاطر والمشقة.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٢.

وفيما يلى نبذة موجزة عن كل قاعدة:

أولا: قاعدة العمل من أجل الكسب الطيب: أن يكون طيبا وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ** ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ** ﴾ [المائدة: ٤]. ويؤكد هذه القاعدة رسول الله ﷺ فيقول: «رحم الله امرأ اكتسب طيبا، وانفق قصدا، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته»(١).

ثانيا: ربط الكسب بالجهد: أن يكون الكسب مرتبطا بالجهد وكلما زاد العامل من جهده وإنتاجه كلما زاد أجره. وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾ [الشعراء: ١٨٣]. «ولقد طبقت هذه القاعدة فى الصدر الأول من الإسلام فعلى سبيل المثال يقرر أبو حنيفة ومالك رضى الله عنهما: أنه كان العاملون على الزكاة يأخذون على قدر أعمالهم وكفاية أمثالهم بالمعروف بين الناس ومما لا شك فيه أن تطبيق هذه القاعدة يساعد على تحفيز العامل وتنمية كفايته الإنتاجية»، ومن الأقوال المأثورة عن أحد مفكرى الإسلام: لا كسب بلا جهد ولا جهد بلا كسب»(٢).

ثالثا: ربط الكسب بالمخاطر والمشقة: لقد حث الإسلام على العمل وتحمل المشاق من أجل الحصول عليه، فعائد العمل الشاق يجب أن يكون أكبر من عائد العمل الميسر ففى مجال العبادات نرى أن ثواب صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد، وصلاة الفجر والعشاء أكثر ثوابا من صلاة الظهر والعصر والمغرب لأن المسلم فى هذه الأوقات يتعرض لمخاطر ومشاق، كما جعل ثواب المجاهد الذى يقاتل فى أرض المعركة ويخاطر بنفسه أكثر ثوابا من المجاهد بماله أو من العابد.

وفى مجال المعاملات ربط فقهاء المسلمين الأسعار والأرباح العادلة بمقدار المخاطر التى يتعرض لها العمل، فعلى سبيل المثال يقرر ابن خلدون أن التجارة

---

(١) أخرجه مسلم وأحمد.

(٢) د. حسين شحاته، «محاسبة التكاليف فى الإسلام»، ص٢٠.

التى ترد من الأمصار تتعرض لمخاطر عديدة ولذلك يطلب التجار فيها ربحا كثيرا.

ومن رحمة الله بعباده أنه يسر للناس مجالات الكسب الطيب الحلال وهى كثيرة وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿ ... **فامشوا في مناكبها** ... ﴾ [الملك: ١٥] ولم يحددها لنا.

● **أسس وقواعد الإنفاق فى الإسلام:**

لقد تضمنت الشريعة الإسلامية أسس وقواعد إنفاق المال والتى لو طبقت لسعدت البشرية فى الدارين وسوف نخصص هذا البند لمناقشته بالتفصيل بعد أن نناقش مفهوم الإنفاق فى الإسلام حسبما ورد فى معاجم اللغة العربية، وفى مصادر الشريعة الإسلامية.

مدلول الإنفاق لغة:

بالاطلاع على معاجم اللغة العربية يتبين أن كلمة الإنفاق مشتقة من الفعل نفق، ويقال نفق ينفق إنفاقا ونفق ويعنى افتقر[١] ونقص ماله[٢]. و(فنى ومات) و(نَفِد)[٣].

مدلول الإنفاق فى القرآن الكريم:

يحفل القرآن الكريم بالآيات التى ذكر فيها كلمة الإنفاق، ومشتقاتها، ومدلولاتها المختلفة بحسب وضعها فى الآية والمناسبة التى نزلت بشأنها، ومن هذه الآيات قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ** ﴾ [فاطر: ٢٩]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ**

---

(١) الفيروز آبادى، « القاموس المحيط »، المجلد الثالث ص ٢٩٦.

(٢) ابن منظور، « لسان العرب »، المجلد الثالث ص ٦٩٣.

(٣) المعجم المدرسى، طبع وزارة التربية فى الجمهورية العربية السورية، محمد خير أبو حرب، ص ١٠٦٨

سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾
[البقرة: ٢٦١]

تبين هذه الآيات الكريمة بعض أوجه الإعجاز فى القرآن الكريم حيث تشير إلى طبيعة التجارة مع الله سبحانه وتعالى بالإنفاق فى السر كالصدقات.. والعلن كالزكاة ثم تؤكد لنا أن هذه التجارة لن تكسد ولن تخسر أبدا، والوجه الآخر أن عائد الكسب من الإنفاق فى سبيل الله سرا وعلانية لا يعادله أى ربح ناتج عن المعاملات التجارية فى الحياة الدنيا.

وقال تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ٧]. تشير هذه الآية وغيرها إلى الإنفاق من مال الله الذى استخلفنا فيه ليكون لنا خيرا فى حياتنا الدنيا قبل أن نموت وتصير هذه الأموال ميراثا لمن له ميراث السموات والأرض، ومن ثم فإن الإنفاق يشمل كل أنواع البر والطاعات وسبل الخيرات.

مدلول الإنفاق فى السنة:

تحثنا السنة النبوية الشريفة فى كثير من الأحاديث على الإنفاق وما يترتب عليه من عوائد فى الدنيا والآخرة ونذكر منها على سبيل المثال ما جاء عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنه قال: «من أنفق نفقة فى سبيل الله كتبت له سبعمائة ضعف»(١). وفى حديث آخر: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم»(٢). وقوله ﷺ: «إنك لن تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجرت عليها...»(٣).

تركز هذه الأحاديث وغيرها على العائد الناتج من الإنفاق فهو يتضاعف حتى يكون حجابا لنا من النار يوم القيامة.

---

(١) رواه النسائى والترمذى.
(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائى.
(٣) متفق عليه.

تأسيسا على ما سبق فإن لفظ الإنفاق فى القرآن الكريم والسنة النبوية يعنى إخراج المال أو التضحية به فى سبيل الحصول على سلعة أو خدمة أو منفعة عاجلة أو آجلة أو إشباع رغبات مادية معنوية غير ملموسة أو روحية.

الأسس والقواعد التى تحكم الإنفاق فى الإسلام:

اهتم الإسلام بوضع مجموعة من الأسس والمعايير التى تحكم عملية الإنفاق حتى يحصل المنفق على أكبر عائد مشروع ممكن، ويمكن إيجاز أهم هذه الأسس والقواعد فى الآتى[1]:

- قاعدة الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد.
- قاعدة المساءلة عن النفقات.
- قاعدة الوسطية فى الإنفاق.
- قاعدة تجنب النفقات التى لا يقابلها عائد.
- قاعدة تجنب النفقات الترفية.
- قاعدة تجنب النفقات غير المشروعة مثل الفائدة الربوية.

وفيما يلى نبذة موجزة عن مفهوم كل قاعدة من القواعد السابقة:

أولا: قاعدة الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد: من معايير وقواعد الإنفاق فى الإسلام ربط الإنفاق بالعائد بمعنى الاستفادة بالجهد والمشقة التى يضحى بها الإنسان من أجل الحصول على عائد معين، ولذلك يجب ربط التكلفة بالعائد عن طريق دراسة العلاقة السببية بين عملية الإنفاق وبين العائد الناتج ومدى درجة الاستفادة. والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿ **أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ * وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ * ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاء الأَوْفَىٰ** ﴾

---

(١) د. حسين شحاته، «محاسبة التكاليف فى الإسلام»، ص ١٩

[النجم: ٣٨ - ٤١]. وهناك أحاديث كثيرة توضح ضرورة ربط النفقة بالعائد قبل اتخاذ قرار الإنفاق منها قوله - ﷺ - : «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها...»[١].

ثانيا: قاعدة المساءلة عن النفقات: في ضوء المبدأ السابق يجب تحديد المسئول عن عملية الإنفاق حتى يمكن مساءلته ومناقشة تقرير الثواب والعقاب... وأصل هذه القاعدة مقتبس من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا * اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ...﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤]. وتشير هذه الآية إلى مساءلة الإنسان يوم القيامة عن أدائه وسلوكه وتصرفاته في الحياة الدنيا.

ثالثا: قاعدة الوسطية في الإنفاق: يقوم الفكر الإسلامي على قاعدة الوسطية في الإنفاق، ويعني هذا عند تقدير النفقات وعند الإنفاق الفعلي يجب أن يكون النمط هو الوسط دون إسراف أو تبذير لأن في الإسراف مفسدة للنفس والمال والمجتمع، وكذلك الوضع بالنسبة للتقتير فيه حبس وتجميد للمال.. وكلاهما يسبب خللا في النظام النقدي بصفة خاصة وفي النظام الاقتصادي بصفة عامة.

ودليل هذه القاعدة هو قول الله تبارك وتعالى في وصف المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]. يستنبط من هذه الآية كما ورد في كتب التفسير: «أن عباد الرحمن ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ولا بخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم فلا يكفونهم بل عدلا خيارا وخير الأمور أوسطها لا هذا ولا هذا»[٢]. ويقول الله سبحانه وتعالى في آية أخرى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا

---

(١) متفق عليه.

(٢) ابن كثير، «تفسير القرآن العظيم» جـ٣، ص ٣٢٥.

﴿ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩]. يستنبط من هذه الآية أيضا أن التوازن والوسطية هما القاعدة الأساسية فى الفكر الإسلامى سواء فى مجال العبادات أو المعاملات لأن كلا من الإسراف والتقتير سوف يؤديان إلى نتائج تجعل الفرد يقعد قعدة الملوم المحسور»[1].

رابعا: قاعدة تجنب النفقات التى لا يقابلها عائد: فى إطار القواعد الأساسية السابقة لا تعتبر النفقات التى لا يقابلها عائد من ضمن تكاليف النشاط، ومن أمثلة تلك النفقات: الإسراف ويتمثل هذا فى زيادة النفقة فوق العادة أو فوق المعيار، وما فى حكم ذلك لأن النشاط لم يستفد منه ويلزم أن يتحمل المتسبب فيه، وأصل هذه القاعدة من قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤١]. وقوله جل شأنه محذرا المسلمين من التبذير: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٦ – ١٧]

ويستنبط من مضمون هذه الآيات أن كلا من الإسراف والتبذير منبوذ فى الإسلام، ويشبه الله المسرف أو المبذر بأنه من رفقاء الشياطين لأنه ينفق المال فى غير موضعه وفى مجال الشر والمعصية.

خامسا: قاعدة تجنب النفقات الترفية: تحرم الشريعة الإسلامية النفقات الترفية بصفة عامة لأنها تؤدى إلى الفساد والهلاك.. ومن ناحية أخرى لا يقابل تلك النفقات عائد يزيد من قيمة السلعة المنتجة أو الخدمة المقدمة، ويمتد هذا التحريم على المستوى الفردى أو القومى، وأصل هذه القاعدة من القرآن الكريم هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦].

(١) سيد قطب، «فى ظلال القرآن»، ج٤، ص ٢٢٢٣

وتشير هذه الآية الكريمة إلى أن من وسائل الدمار والهلاك والفسق طبقة المترفين المنعمين الذين يجدون المال والخدم والراحة فينفقون المال فى معصية الله ولا يضربون فى الأرض ابتغاء الرزق، فيترتب على ذلك الفساد والهلاك.

سادسا: قاعدة تجنب النفقات غير المشروعة: يقوم الفكر الإسلامى على تجنب إنفاق المال فى الأوجه غير المشروعة ومن أمثلة تلك النفقات: الفائدة الربوية، وفروق الأسعار بسبب الغرر والجهالة والغبن والرشوة... وما فى حكم ذلك. وهذه القاعدة لا تحتاج إلى أدلة من القرآن والسنة.. ويكفى القول بأن الربا فيه شبهة عبادة المال، كما أنه مناف للأخلاق والفضيلة ويؤدى إلى الحقد والكراهية وتفكك المجتمع وإلى استغلال الشعوب الفقيرة.. مما يقود فى النهاية إلى القلق والاضطراب فى الحياة الدنيا بالإضافة إلى عذاب الله فى الآخرة.

● **الخلاصـــة :**

ناقشنا فى هذا الفصل طبيعة الأموال فى الإسلام مع التركيز على أسس وقواعد الكسب والإنفاق فى ضوء أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلى:

أولا: يُعرَّف المال فى الإسلام بأنه « كل ما يحيزه الفرد سواء أكان نقدا أو عرضا لإشباع حاجاته وحاجات غيره.

ثانيا: للمال مفاهيم متعددة تختلف باختلاف النظرة إليه منها ما يلى:

(أ) يعتبر المال من غرائز النفس البشرية ويميل الإنسان إلى حيازته وجمعه وتنميته.

(ب) يعتبر المال من وسائل زينة الحياة الدنيا.

(جـ) يعتبر المال من وسائل الاختبار والابتلاء للناس.

(د) أن المال هو ما يستفاد به على وجه الشرع.

(هـ) يشترط فى المال التملك الشخصى والحيازة الخاصة.

ثالثا : هناك تقسيمات مختلفة للمال من أهمها تقسيم المال بحسب المقصود منه إلى قسمين:

(أ) مال مقصود منه المعامله أولا وهو النقود.

(ب) مال مقصود منه الانتفاع أولا وهو العروض.

رابعا : من الأسس والقواعد التى تحكم الكسب فى الإسلام ما يلى:

(أ) قاعدة العمل من أجل الكسب الطيب.

(ب) قاعدة ارتباط الكسب بالجهد.

(جـ) قاعدة ارتباط الكسب بالمخاطر والمشقة.

خامسا : أهم أسس وقواعد الإنفاق فى ضوء الشريعة الإسلامية ما يلى:

(أ) قاعدة الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد.

(ب) قاعدة المساءلة عن النفقات.

(جـ) قاعدة الوسطية فى الإنفاق.

(د) قاعدة تجنب النفقات التى لا يقابلها عائد.

(هـ) قاعدة تجنب النفقات الترفية.

(و) قاعدة تجنب النفقات غير المشروعة مثل الفائدة الربوية.

وهذه النتائج تقودنا إلى دراسة أسس ومعايير ومجال استثمار الأموال فى الإسلام، وهذا ما سوف نناقشه فى الفصل الثانى.

* * *